



أصحاب الجلالة والسيادة والسمو...

السيدات والسادة رؤساء الوفود...

السيد رئيس المؤتمر

أقدم بخالص التهئة والنية والشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة على الترتيب والشظيم الجيد لمؤثر الأطراف الثامن والعشرين وعلى حفاوة الاستقبال في مدينة دبي الجميلة، كما أشكر أمانة اتفاقية الأمر المتحدة الإطارية حول التغير المناخي على كل ما بذلته من جهد لعقد هذا المؤتمر الهام.

لقد اخر طت سورية جدياً في الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي والحد من آثاره والنكيف معها، خاصة وأن العالم يشهد الكثير من الكوارث البيئية والمناخية، مما يستدعي العمل الفعلي وتضافر الجهود لمعالجتها، بعيداً عن الخطط النظرية. لقد حان الوقت للعمل الجاد لدفع العمل المناخي إلى الأمام وتسريع وتيرة خفض الانبعاثات من خلال التحول في مجال الطاقة، وإدارة استخدامات الأراضي على نحو متكامل ومستدام، والتحول إلى نظم غذائية مستدامة، وتفعيل نظم الحد من الخسائر والأضرار، والوفاء بالالتزامات. فها قد مضى سبعة أعوام على التزام الدول الأطراف باتفاق باريس، وأماننا سبعة أعوام أخرى حاسمة من العمل الدؤوب، لتخفيض انبعاثات الغازات الدفئة العالمية بنسبة ٤٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

السيدات والسادة

إن توفير التمويل هو حجب الزاوية في العمل المناخي، إذ إن النخيف، والنكيف، والحد من الخسائر والأضرار، وتكنولوجيا المناخ، كلها تتطلب التمويل الكافي. ولذا نشدد على قيام الدول المتقدمة الأطراف بالوفاء بالتزاماتها وفقاً لأطر محددة وقابلة للقياس، بما يسهم في توفير الموارد لصناديق المناخ وإتاحة الفرصة لكافة الدول النامية للاستفادة من هذه الصناديق. وخاصة تفعيل صندوق الخسائر والأضرار.



الحضور الكريم

تعاني سورية من آثار التغير المناخي، وينجلي ذلك بتراجع الهطولات المطرية، وتفاقم ظاهرة العواصف الغبارية، وموجات الجفاف التي أدت إلى تفاقم مشكلة النقص، وحدوث خلل في توزيع الأمطار وحدوث الفيضانات المطرية الحاطفة، والموجات الحارة، ومما يزيد من حدة هذه الآثار ويضاعفها هو أثر الحرب الإمبريالية على البيئة السورية، من ازدياد معدلات تلوث الهواء بنسبة كبيرة نتيجة للأعمال التخريبية، والاستيلاء على خطوط وآبار النفط وحرقتها وتكريد النفط بالطرق البدائية، في المناطق الخاضعة للاحتلال الأمريكي شمال شرق سورية، وتسرب النفط إلى البيئة المحيطة وتلوث التربة وجزء من المياه السطحية والجوفية، وفوق الكثير من الأسماك والطيور المائية وتخریب الموائل الطبيعية لعدد من الكائنات الحية، وحرقت مساحات واسعة من الغابات.

يضاف إلى ذلك انخفاض كميات المياه في نهر الفرات جراء إخلال دولة المنبع بالتزاماتها الدولية وعدم السماح بمرور الكميات الملتق عليها بموجب الاتفاقيات الدولية، مما يؤثر سلباً على الزراعة والبيئة والشعوب الحيوي والموائل الطبيعية.

ناهيك عما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل من اقتلاع للأشجار، ودفن للنفايات الخطرة مما ينسب بتهديم البيئة في هذه المنطقة، وحرمان المواطنين السوريين من حاجتهم من المياه في انتهاك واضح للقوانين الدولية.

إن ما يزيد من حدة هذه الآثار الضارة هو الإجراءات الاقتصاديةية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، لجهة نقص حوامل الطاقة الذي يدفع بعض الناس إلى اللجوء إلى قطع الأشجار بهدف التدفئة، وتوقف تنفيذ عدد كبير من المشاريع الممولة دولياً والمهادفة إلى حماية البيئة ومواجهة التغير المناخي.



إن الجمهورية العربية السورية على الرغم من كل ما تقدم، تابعت العمل والالتزام بإجراءات حماية البيئة ومواجهة التغير المناخي، وإدماج البعد البيئي في خطط التنمية وإعادة الإعمار، والنزمت وما زالت بالالتفاقيات الدولية التي وقعت عليها في مجال البيئة والتغير المناخي. فقد تراءى اعتماد وثيقة المساهمات المحددة وطنياً ضمن الالتزام تجاه اتفاق باريس ونقوم بتحديثها، واعتماد البرنامج الوطني للتغيرات المناخية في سورية وخطط التكيف مع تغير المناخ. وإحداث صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، إضافة إلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنحول نحو الطاقات المتجددة.

وفي الختام

أتمنى لهذا المؤتمر الهام النجاح في أعماله وفي تحقيق تقدم في العمل المناخي الدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس مجلس الوزراء

المهندس حسين عنقوس